

القاهرة في ٢٤/٦/٢٠٢١

السادة / البورصة المصرية .

تحية طيبة و بعد ،،،

نتشرف ان نرفق لسيادتكم طيه الرد علي تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات للفحص المحدود
عن مراجعة المركز المالي في ٣١/٣/٢٠٢١ .

و تفضلوا بقبول وافر الاحترام

العضو المنتدب التنفيذي



(د . عبلة يوسف عبد الله)

وليرحم



الرد على تقرير الفحص المحدود عن مراجعة المركز
لشركة مفيس للأدوية والصناعات الكيماوية في ٣١ / ٣ / ٢٠٢١

الملاحظة الأولى :-

تضمنت مبيعات الفترة نحو ٤.٩٠٦ مليون جنيه ، منها نحو ١٣.٢٥١ مليون جنيه قيمة فواتير مبيعات تم تسليم مشمولها للعملاء خلال شهر ابريل ٢٠٢١ ، ونحو ١,٦٥٥ مليون جنيه قيمة فواتير تصدير لم يتم تسليم مشمولها للعملاء حتى تاريخ الفحص مايو ٢٠٢١ وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١١) المعدل الخاص بالإيراد .

الرد :-

- تم تسليم مشمول الفواتير المذكورة خلال الفترة من ٢٠٢١/٤/١٠ وحتى ٢٠٢١ / ٤ / ٢٠ ويرجع التأخير في تسليم البضاعة الي رغبة العملاء وذلك لعدم وجود ساعات تخزينية بمخازنهم .
- أما بخصوص فواتير التصدير يرجع سبب التأخير في الشحن الي تأخر الوكيل شركة بتراء للأدوية الأردن في فتح الاعتماد المستندي ، وقد تم شحنها في ٢٠٢١ / ٦ / ١ .

الملاحظة الثانية :-

تضمنت المصروفات (الأعباء والخسائر) نحو ٧٤٦ ألف جنيه زيادة في غرامة التأخير نتيجة عدم سداد الرصيد المستحق لشركة الجمهورية عن الفترة من يناير حتى مارس / ٢٠٢١ .

الرد :-

بخصوص غرامة التأخير الخاصة بشركة الجمهورية فقد تم إثباتها تقديريا لعدم وجود مطابقة في تاريخ أعداد المركز ويتم إثباتها بالدفاتر عند ورودها فعليا .

الملاحظة الثالثة :-

تضمن حساب التكوين الاستثماري نحو ٤,٣٤٢ مليون جنيه قيمة ما تم صرفه على مشروع الميكنة منذ يناير ٢٠٠٩ والذي لم يتم الانتهاء منه حتى تاريخه ، يتمثل في نحو ١,٢٥٤ مليون جنيه قيمة أجهزة وشبكات تم استخدامها منذ عام ٢٠١٣ ، ونحو ٣,٠٨٨ مليون جنيه قيمة مصروفات تمت بمعرفة الشركة القابضة وتراخيص انتهت فترة سريانها .

الرد :-

لم يتم الانتهاء من أعمال اللجنة المنوط بها دراسة كل ما تم تشغيله والاستفادة منه حتى تاريخ أعداد المركز حيث أفادت اللجنة بأن الدراسة سوف يتم الانتهاء منها خلال الايام القليلة القادمة وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الانتهاء من الدراسة المعنية بذلك .

الملاحظة الرابعة :-

لم يتضمن التكوين الاستثماري نحو ١.١٦٥ مليون جنيه المعادل لنحو ٧٣.٩ ألف دولار قيمة نصيب الشركة من مصروفات نظام الـ ERB التي تمت بمعرفة الشركة القابضة عن فترة المركز المالي طبقا لمطالبة القابضة في ٣١ / ٣ / ٢٠٢١ .

الرد :-

بالنسبة لنصيب الشركة من أقساط ERB فلم ترد المطالبة من الشركة القابضة الا بعد الانتهاء من اعداد المركز المالي وتم اعتماد المطالبة بقرار مجلس الادارة رقم (٣٧٤) بتاريخ ٢٠ / ٤ / ٢٠٢١ وجاري ادراجها بالدفاتر .

الملاحظة الخامسة :-

تضمنت الأرصدة المدينة نحو ٨٤٢ ألف جنيه باقي قيمة فروق أسعار عملة عن رسائل أسبرين وارده عام ٢٠١٥ مقيدة على المورد بحساب الأرصدة المدينة دون الحصول على اتفاق أو موافقة على تحمله تلك الفروق فضلا عما تبين من عدم مطابقة الحساب مع المورد .

الرد :-

قامت الشركة بالتواصل مع شركة باير وتم تسوية جزء كبير من المدينونية بنحو مبلغ ١.٤٦٥ مليون جنيه وجاري التفاوض عن الباقي البالغ نحو ٨٤٢ ألف جنيه وسوف يتم عمل اللازم عند الوصول الى اتفاق معهم .

الملاحظة السادسة :-

لم يتم إعادة تقييم أرصدة الدفعات المقدمة والموردين في ٣١ / ٣ / ٢٠٢١ الأمر الذي أدى إلى انخفاض خسائر فروق العملة عن الفترة بنحو ٥٠ ألف جنيه .

الرد :-

سوف يتم مراعاة ذلك عند اعداد الميزانية في ٣٠ / ٦ / ٢٠٢١ .

الملاحظة السابعة :-

تم تقييم المخزون السلعي في ٣١ / ٣ / ٢٠٢١ بالنقص بنحو ٨٨٩ ألف جنيه نتيجة الخطأ في تقييم سعر صرف العملة الأجنبية .

البيان :-

مصرف يتم إعادة تقييمه طبقا لسعر الصرف الصحيح وعمل اللازم عند تقييم المخزون مستقبلا .

مع عدم احتياار ذلك تحفظاً :-

الملاحظة الأولى :-

تأكل حقوق الملكية في ٣١ / ٣ / ٢٠٢١ لتصل نحو ٥٣.٠٣٠ مليون جنيه بالسالب، بنسبة ٩٥% من رأس المال المدفوع ، بعد تأثيرها بصافي ربح الفترة البالغ نحو ٢٥.٣٧٣ مليون جنيه وكذا مصروفات سنوات سابقة بنحو ٣.١٢٨ مليون جنيه وإيرادات سنوات سابقة بنحو ٣.٥٨٩ مليون جنيه .

البيان :-

بالنظر الى رصيد حقوق الملكية في ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٠ والبالغ نحو ٧٨.٨٦٥ مليون جنيه بالسالب بنسبة نحو ١٤٠% من رأس المال المدفوع وبالمقارنة بالرصيد في تاريخ المركز المالي نجد أن الشركة أخذت في تحويض خسائر الإعوام السابقة بمعدلات معقولة وكذلك جاري العمل على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع طبقا لقرار مجلس الإدارة رقم (٣٧١) بتاريخ ٢٠ / ٢ / ٢٠٢١ .

الملاحظة الثانية :-

لم يتم جرد مخزون الإنتاج التام و غير التام في ٣١ / ٣ / ٢٠٢١ كالمتبع في المراكز المالية .

البيان :-

يتم الجرد لمخزون الإنتاج التام وغير التام نصف سنويا .

الملاحظة الثالثة :-

تضمن المخزون السلعي نحو ٢,٢٥٢ مليون جنيه تتمثل في أصناف راكدة بقيمة نحو ١,٢٥٤ مليون جنيه وأصناف قاربت صلاحيتها على الانتهاء بقيمة نحو ٩٩٨ ألف جنيه .

البيان :-

تعمل الشركة جاهدة على تكثيف الدعاية للمستحضرات الراكدة والبطينة وكذلك الخامات التي تدخل فيها للاستفادة منها أو عرضها للبيع لشركات للاستفادة منها عن طريق الشركات الشقيقة أو غيرها من قطاع الأدوية .

الملاحظة الرابعة :-

تضمن مخزون الإنتاج غير التام نحو ١,٧٨٦ مليون جنيه قيمة تشغيلات مفتوحة منذ يوليو ٢٠٢٠ ، لم يتم الانتهاء منها حتى تاريخ الفحص في مايو ٢٠٢١ منها نحو ٤٥٦ ألف جنيه تشغيلات منذ شهر ١ - ٢ / ٢٠٢١ بنسب اتمام ٠% .

الرد :-

بخصوص التشغيلات المفتوحة من ١ / ٧ / ٢٠٢٠ فقد تم الانتهاء من بعضها خلال شهر مايو ٢٠٢١ بتكلفة تقدر بنحو ٧٦٨ الف جنيه أما باقي التشغيلات يرجع التأخير في تسليمها نتيجة تغيير مواد الخامات نظرا لغير مصدر توريد المادة الفعالة أو تعديل العبوة وإعادة التسجيل وعدم الإفراج عنها إلا بعد عمل دراسة ثبات بهيئة الرقابة الدوائية - وزارة الصحة وذلك يستغرق مدة تتراوح بين عام الي عامين حسب طبيعة كل مستحضر - أما بخصوص التشغيلات التي نسب اتمامها ٠ % فإنه تم تسليم اجزاء منها خلال شهر مايو بتكلفة تقدر بنحو ٣٨٠ الف جنيه وهي خاصة بمستحضر بيرجاتون اقراص وجرى تسليم باقي التشغيلات .

الملاحظة الخامسة :-

لم يتم إجراء أي مطابقات مع أرصدة العملاء في ٣١ / ٣ / ٢٠٢١ وبالتالي فإن الأرصدة الظاهرة بالمركز المالي تعبر عن وجهة نظر الشركة فقط .

الرد :-

يرجع التأخير في عمل المطابقات مع شركات التوزيع نظرا لظروف جائحة كورونا وسوف يتم موافاة سيادتكم بهذه المطابقات فور الانتهاء منها . وسيتم الالتزام بأجرائها في المراكز القادمة .

الملاحظة السادسة :-

بلغ الرصيد المدين المقيد على حساب مصلحة الضرائب (الخصم والإضافة) في ٣١ / ٣ / ٢٠٢١ نحو ١٧.٣٨٥ مليون جنيه منه نحو ٥.٤٥٢ مليون جنيه غير مزيد بشهادات من الغير .

الرد :-

جرى العمل على أحضار الشهادات المؤيدة لضرائب الخصم والاضافة مع العملاء وسوف نوافيكم بها عند أحضارها .

الملاحظة السابعة :-

لم يتم إجراء مطابقات مع أرصدة الموردين في ٣١ / ٣ / ٢٠٢١ (باستثناء شركة الجمهورية) والبالغ رصيدها الدائن نحو ٣٥٤.٤٠٣ مليون جنيه ، تحملت الشركة عنه نحو ٢٩.٥٣٣ مليون جنيه قيمة غرامات عدم السداد خلال فترة المركز المالي ، وما زالت الشركة لم تقم بوضع خطة أو جدول زمني لسداد تلك الدائنية لتفادي تحمل تلك الغرامات .

البيان :-

تم إجراء المطابقة مع شركة الجمهورية وهي الحساب الرئيسي في حساب الموردين وبخصوص المديونية الخاصة بها فإنه جاري التفاوض مع البنوك لسدادها عن طريق قرض طويل الأجل وجاري عمل المطابقات مع الموردين وموافاة سيادتك بما يتم في هذا الشأن .

الملاحظة الثامنة :-

بلغ صافي ربح الفترة نحو ٢٥.٣٧٣ مليون جنيه ، بالزيادة بنسبة ١٦% عن مستهدف الفترة، ويرجع ذلك إلى أثر التغيير بالزيادة في مخزون الإنتاج التام وغير التام آخر الفترة بنحو ١٢.٧٩٣ مليون جنيه .

البيان :-

ترجع الزيادة في مخزون إنتاج تام وغير التام الى زيادة مستهدفات المبيعات تحسبا لتوقف الانتاج بالمنطقة العقيمة لاجراء عملية التطوير والمتوقع أن تبدأ في ٢٠٢٠/٨/١ وجاري العمل على تصريف المخزون بالبيع من خلال تنشيط المبيعات خلال الفترة القادمة

الملاحظة التاسعة :-

طول فترة الائتمان الممنوحة للعملاء ، حيث بلغ متوسط فترة التحصيل خلال الفترة نحو ٨٠ يوم ، في حين بلغ متوسط فترة السداد للموردين (بخلاف رصيد شركة الجمهورية المتوقف) نحو ٦٠ يوم الأمر الذي أثر على التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ، حيث ظهرت بالسالب بنحو ٦.٠٣٥ مليون جنيه .

البيان :-

يرجع طول فترة الائتمان الممنوحة للعملاء الى العقود المبرمة مع شركات التوزيع بفترة سماح ١٢٠ يوم وهي في الحدود المتعارف عليها في سوق الدواء أما بخصوص فترة السداد للموردين جاري التفاوض على زيادة فترة السداد .

الملاحظة العاشرة :-

تضمنت قائمة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل بالخطأ إيرادات أوراق مالية محصلة بنحو ٢,١٥٥ مليون جنيه ، وصحتها تدفقات نقدية من النشاط الاستثماري .

البيان :-

سوف يتم مراعاة ذلك في اعداد المركز المالي القادم .

الملاحظة الحادية عشر :-

لم تحصل الشركة على شهادات الإفراج الجمركي (نموذج ١٣) لبعض مبيعات التصدير، بلغ ما أمكن حصره منها خلال الفترة نحو ٤٨٥ ألف جنيه .

الرد :-

بالنسبة لنموذج (١٣) فإن فترة وصوله من الجهات المختصة تصل لأكثر من ٣ شهور تقريبا وجرى مطالبة الجهات المعنية بالنموذج (١٣) .

الملاحظة الثانية عشر :-

لم تقم الشركة بنفعل إنشاء صندوق تكريم شهداء مصابي العمليات الحربية والإرهابية تنفيذا للقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ و المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢١ مادة (٧) ومادة (٨) .

الرد :-

جرى التواصل مع الجهات المعنية للبدء فى تفعل القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ و المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢١ مادة (٧) ، (٨) .

العضو المنتدب التنفيذي
ع.ع.ع
(د . عبلة يوسف عبدالله)

ولي

تحريرا فى ٢٢ / ٦ / ٢٠٢١ م

منى . .